



متخصصاً بمكافحة المخدرات، والذي تطور إلى أن أصبح في الآونة الأخيرة (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات) التابع لوزارة الداخلية.

وتؤدي الإدارة دورها في مجال مكافحة المخدرات باستراتيجية تقوم على التوازن والتكامل بين جهود مكافحة العرض بضبط المخدرات والأشخاص المتورطين في جرائمها، وجهود خفض الطلب بالتوعية بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية على الصحة العامة للإنسان لتحجيم دائرة التعاطي والإدمان، وحث وتحفيز المتعاطين والمدمنين على الإقلاع عن المخدرات، ومنع سقوط أشخاص جدد في هذه المخدرات السحيقة.

وعلى مدى سنوات مضت ولا زالت تتميز الوزارة بجهودها الملموسة على المستويين الوطني والدولي في إقرار حق الإنسان في الحماية من أضرار المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة بضبطها ومنع وصولها إلى المتعاطين والمدمنين.

٢- حق الوقاية من أضرار المخدرات:

تمتد جهود مكافحة التي تبذلها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات إلى الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة لتجنب أضرارها على الصحة العامة للإنسان وخاصة الشباب عن طريق الحملات التوعوية التي يقوم بها قسم التوعية بالإدارة، وتوجه تلك الحملات إلى التجمعات الجماهيرية والشبابية المختلفة كالمدارس والجامعات.

وتحرص الإدارة على تطوير البرامج التوعوية بما يتواءم مع التغيرات والمستجدات التي تلحق بمشكلة المخدرات مثل ظهور مواد وعقاقير جديدة

وأساليب حديثة للترويج، ويأتي ذلك حماية لحق الإنسان في التوعية
OHCHR REGISTRY
والوقاية وإدراك مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة

24 JUN 2015

Recipients: *Rule of Law*

.....
.....
.....



٣- حق العلاج من الإدمان:

تجمع أجهزة الدولة على حق الإنسان المتعاطي أو المدمن في التعافي والعلاج من الإدمان، فقد تم إنشاء مراكز لعلاج الإدمان بالبلاد منها مركز علاج الإدمان بمستشفى الطب النفسي ومركز بيت التمويل الكويتي لعلاج الإدمان، وتؤدي تلك المراكز وغيرها دوراً هاماً وحيوياً في علاج حالات التعاطي والإدمان سواء لمن يتقدم للعلاج من تلقاء نفسه أو تتقدم أسرته أو جهة عمله بطلب لعلاجه، أو من تأمر المحكمة بإيداعه مصحة العلاج من الإدمان.

٤- حق الإنسان المدمن في معاملته كمريض يستحق العلاج:

تقوم فلسفة التشريع الكويتي على النظر إلى المدمن على أنه مريض يستحق العلاج وليس مجرماً يستأهل العقاب، فقد أجازت المادة (٣٣) من قانون مكافحة المخدرات، وكذا المادة (٣٩) من قانون مكافحة المؤثرات العقلية للمحكمة أن تأمر بإيداع المدمن إحدى المصحات ليتلقى العلاج بدلاً من توقيع العقوبة عليه.

كما سلك المشرع الكويتي مسلكاً محموداً حين نص على عدم إقامة الدعوى الجزائية على المتعاطي الذي يتقدم للعلاج من تلقاء نفسه أو تتقدم أسرته أو جهة عمله بطلب لعلاجه مادة "٣٤" من قانون مكافحة المخدرات ومادة "٤٠" من قانون مكافحة المؤثرات العقلية ويعني ذلك عدم توقيع عقوبة

جزائية عليه، وفي هذا تشجيع على التقدم للعلاج، فقد تؤدي خشية كشف واقعة التعاطي والإدمان ورفع الدعوى الجزائية عن تلك التهمة إلى إحجام المتعاطي أو أسرته عن التقدم للعلاج، فيظل غارقاً في مستنقع التعاطي والإدمان.

Mission permanente de l'Etat du Koweït

auprès de l'Office des Nations Unies

Genève



الوفد الدائم لدولة الكويت

لدى الأمم المتحدة

جنيف

٥- حق الإنسان المريض في توفير الدواء:

العديد من العقاقير الطبية تستخدم في علاج المرضى، وعندما يسئ بعض الأشخاص استخدامها فإنها تؤدي إلى سقوطهم في هوة الإدمان السحيقة وما يترتب عليها من أضرار جسيمة بالفرد والأسرة والمجتمع، وحماية لحق المريض في توفير الدواء للعلاج، يتخذ النظام القانوني والإداري الكويتي منهجاً يقوم على التوازن بين توفير الدواء لعلاج المرضى وبين فرض الرقابة على العقاقير الطبية لمنع إساءة استخدامها، وذلك بإتباع نظام عدم صرف أصناف معينة من الأدوية حددتها قرارات السيد/ وزير الصحة إلا بناء على تذكرة طبية بمواصفات خاصة ولحالات مرضية معينة وبكميات محدودة، لا يجوز تجاوزها وتستخدم تحت الإشراف الطبي التام.

ينتهز الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف هذه المناسبة ليعرب إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن فائق امتنانه وتقديره.



س س /رش